

هذه ترجيحاً بما في منبها ما سرى المنذور ونسب الباقى والمجانبة منه والنفرد
 صفة وتوابعه ان كانند علافة غير المشا بهنواع خبره ونوله اعني
 الكلمة اعني غير من ان به لبيان منبها المجاز الذي هو المنذور ويجمع ان
 تكون الصفة بصفة منبها اوله المجاز في الامل مصدر ميمي اليه
 سيم زايدة واو صله يجوز على وزن فعل شملت حركة الواو الي
 الجيم الساكنة وتكررت الواو بحسب الاصل والتحق ما قبلها الا ان سقطت
 الفاء في منبها من جاز المجاز في انبها في انبها في الكلمة الجارية
 المتحدية مكانها الا هدي بالمجوز بها على سعيها جاز وابعها
 وعدو ها مكانها الا هدي فالمصدر على الاول بمعنى اسم الفاعل
 وعلى الثاني بمعنى اسم المفعول كذا في اسرارها على نكح عبيد
 القاهر ونال الخطيب الظاهر انه من قولهم جعلت كذا المجاز الى جازي
 اي هو يتجامل ان الكلمة جعلت طويلاً لظهور معناها الذي شملت
 ايم قولهم يجعلهم فيها كوتها جازية او جوارها بحلها الجواز وانما
 استظهره لان استعمل المجاز في المكان الذي نفيه لما يشبه
 المكان ونشخصه في المحلية السبب فهو طرف مكان مجتمعي موضع الجواز
 من قولهم جرت المائدة بمعنى سلكته لا بمعنى تجاوزته والمنذور ما لا
 يدل جزوا على جزوه معناه دلالة مفقودة خالصة بان كان المنذور
 لا جزوه اصلاً كلام الجواز له جزوه دلالة له اصلاً كاسد اوله جزوه له دلالة
 في غير صفة ذلك اللفظ كما بقران جزوه وهو يدل على دلالة متضمنة
 بالابوة وجزوه الاحتر وهو يدل على سوادها عدد على اخبار كثيرة
 رلا وحدثه هذين المدلولين جزء من معنى ايم اوله جزوه له دلالة
 في ذلك المعنى بغير قصد كجوان ناطق بجوه عنه علم على سبب لخص
 اوله جزوه له دلالة على جزوه معناه دلالة مفقودة لا لكونه لخص
 خالصة بل صفة منبها على بغير قصد علمه وحجبه الاستلزام على على
 اي حامد القول بان استعمل المنذور في **فقيه المصروف** وهو

المجاز

المجاز فنقيد فعل ما فيه ويجوز رفعه على انه عند اخبره قوله **لدايم ذكر الكلمة**
في تنويريهم فيكون قوله لفظ طرفاً لفظاً تقيد على انه علته له وانما شئت
 دعي الذي ذكره سيبويه اي اربع حروف الكلمة اي السبب الذي يحمى على المصراع
 تقيد والمجاز المنذور هو ذكر الكلمة في تنويره والمكانة منقولة وحسينية
 المجاز المنذور لها حتمية المجاز المركب فلا يمكن جمعها في تنوير واحد
 بحيث تحصل معرفة حتمية كل منها بخصوصها وبمعنى من اربع اربع
 شفا من ذكر الكلمة وسمعت اللام اربع اربع لا حروف متناسبة ذكر
 الكلمة او بمعنى في اربع مطرون طرفاً معنوية في ذكر الكلمة من قوله
في تنويريهم شملت بقوى في ذكر الكلمة في تنويريهم المجاز قوله
مع ان تقسيم ذلك المعرف اي المجاز في حمل الحال على مصدر
 وزيد والمعنى تقيد المصدر المجاز المتكلم على المجاز المنذور كذا كرون ذلك التقيد
 معاً كما التقسيم المجاز **ابن القليل** اي المجاز المركب والى المجاز المنذور
كما هو ظاهر كلامهم اي كلام المعتز منبها ومنه كلمة لفظاً فكانه الاولي
 عند المنذور لشيء المركب ويندفع الغشاق كمن هذا ابو عبد الله صاحب
 التاميم لان الثاني تقسيم المجاز الى مركب ومنذور وكما على حدته
 والاول ذكر المجاز المنذور وهو سبب ذكر المجاز المركب في الغلبة والسادسة
 وانما يورد على صاحب الشفاح حيث عرف مطلق المجاز بالكلمة اعني وضع
 المجاز له الاستفارة وغيرها ونظم الاستفارة الى المنقولة
 والمكنة وحمل من المنقولة تحقيقاته وتحليله وغيره التاميم
 من التحقيقات واجاب **كلمته** المقول لفظاً وخبر ان قوله
دليل على ان المجاز المنقولة مطلق المجاز السائل المنذور
 والمركب **قواع** مطعون على دليل من نوع بصفة منقولة على السائل
 الجذوة اي باكثر مقتضى **المصروف** اي حمل **الكلمة** الواضحة
 في المنقولة **الي ما** اي معتر على **بعد الكلام** وهو معلق اللفظ
 المسائل المنقولة والمركب اي التقسيم بتفسير الجوز في الكلمة بحملها